فوق الطاولة

هني الحمدان

بطولات «التموين» الوهمية!!

من غير المستساغ عندما يسارع أي مسؤول لإظهار نواياه وحسن توجهاته عندما تصله قصة ما أو ضبط لمخالفة تصير عنده موضوع الساعة، وكأنه يسجل انتصاراً لا يوازيه أي انتصار آخر..!!

وزير التموين كشف عن طريق منبره الشخصي عن صور لمخالفات لحالات احتكار قام بها بعض التجار وتعامل مع القصة وكأنها فتح عظيم، متناسياً عشرات المخالفات الجسيمة التي تنهش بأجساد المواطنين بعد أن أتعبتهم سرقات التجار وسكوت أجهزة وزارته عبر تمرير وتسويات لأخطاء وتجاوزات كبرى تحصل ليل نهار في أسواقنا.

لا نقلل بأهمية ما تم كشفه، لكن أن يتم تسويقه كأنه الاكتشاف الخطير الذي سينهي أزمات ومعاناة المستهلكين من تلاعبات وتمادٍ ربما يكن السبب وراءها عدم تنفيذ أجهزة الوزارة وعناصرها المختصة لمهامهم بالصورة الجلية.. وإذا حصل الوزير لمخالفة احتكارية واحدة، فما الفائدة من كشف حالة والمؤكد أن هناك عشرات المخالفات والتجاوزات مثلها وأكبر منها..؟ لم نعلم كيف تم كشفها.. هل عناصر التموين الرقابية.. أم الشكاوى الكيدية وحالات التشفي التي قد تحصل في جو محموم بين السارقين والمحتكرين وما أكثر هذه الحالات عند التجار..!

آليات العمل الصحيح هي بوضع منظومات تحد وتنفيذ للمسؤوليات بحس عالٍ من المسؤولية، لا اتباع طرق التصيد، بمعنى نصطاد مخالفاً ونترك العشرات يرتعون ويمرحون ويرتكبون الفظاعات بحق العباد، كبير مدى تغول بعض التجار وممن هم يصنفون بالحيتان الكبار بعمليات احتكار لسلع بمئات الأطنان من المواد، في ظل أسعار تغلي ومقدرة تكاد تعدم على الشراء من جانب المواطن.. فأي تجارة وأي أرباح على حساب تضخيم أرباحهم لمئات المرات وعلى حساب رقبة العباد التي لم تعد بمقدورها مجرد السؤال عن سعر أي مادة..!! أولئك من التجار المحتكرين لا يمكن وصفهم بالتجار الحقيقيين، بل بالسارقين المارقين، الطامعين بالكرم الحكومي للاستفادة أكثر وأكثر، يأخذون أي ميزات ويستوردون ويضعون سلعهم في مستودعات التحكم بالعباد عبر ضخ أو تقليل بعض المواد ورفع سعرها مرة بعد أخرى.

كان على الوزير بعيداً عن تسجيل بطولات إعلانية كشف أسمائهم ومحالهم وتعريتهم أمام مرأى الناس لضرورة قصوى، وإعلانه عن هذه الارتكابات لا يعفيه هو ولا وزارته وأجهزتها المختلفة عن مقدرة مثل أولئك التجار والمحتكرين من التفنن في مواصلة ألاعيبهم الشيطانية التي أشعلت أسعار بعض المواد جحيماً لا يطاق.. أين رقابة الأجهزة المختصة.. لماذا لا تداهم وتكشف كل الأماكن والمستودعات مهما كان وضعها وقانونيتها..؟ لماذا لا يتم من الإعلان عن أسماء المرتكبين علانية علّ في ذلك أسلوباً يخفف من ممارستهم السرقات في وضح النهار، ويقلل من جشعهم رأفة بحال الناس..؟! كيف وصلت هذه صور للوزارة.. هل توصلت أجهزتها إلى ضبط هذه الإساءات.. أم إن هناك تصفيات للحسابات وضرب أشخاص وتجار بعضهم ببعض..؟

هناك قصور أيها السادة، وكلنا يعلم عدم مقدرة عنصر الرقابة التموينية على تأدية واجبه كاملاً وبالصورة الصحيحة.. وأحياناً ربما يضعف أمام إغراءات بعض التجار المقدمة إزاء كشف أي تلاعب أو غش، ولغة السوق والفساد اليوم معروفة، كل شيء أو عقاب معروف ثمنه وإمكانية تسويته، وينتهي الفصل بشرب الشاي «بالياسمين»، الدفع ولا غير سواه..!

فظاعات خطيرة لم يعد السكوت عنها مقبولاً، والمعالجات القاصرة الآنية لا تقود إلى نتيجة تخفف من إساءات البعض، فالجشع والغلاء دمر النفوس وخرب البيوت..!

وزير الصناعة لـ«الوطن»: مازلنا في النقاشات الأولية للتشارك مع شركة إيرانية حول بردى

تجميع ٣٠٠ براد و٥٠٠ مروحة

هناء غانم

أكد وزير الصناعة زياد صبحي صباغ لـ«الوطن»: إن الوزارة تعمل ضمن أولوياتها على إعادة تشغيل كل الشركات المتوقفة حيث يتم العمل ضمن إطار التشاركية سواء مع المستثمر الوطني أم مع الدول الصديقة.

وعن لقائه مع الوفد الإيراني الذي جاء بهدف الاستثمار مع وزارة الصناعة في شركة بردى للصناعات المعدنية تقدم ببعض من الاقتراحات لإقامة عقد تشارك مع شركة بردى موضحاً أن اللقاء لم يتمخض عنه شيء، لكن هناك جدية في الاستثمار ونستطيع القول إنها كانت بمنزلة دردشة أولية وتبادل في وجهات النظر، حيث تم الاتفاق مع الوفد الإيراني بشكل مبدئي على تقديم دراسة تفصيلية حول رؤيتهم لتطوير خطوط الإنتاج في شركة «بردى» وحول الإمكانات والمتطلبات وما مؤهلاتهم لمعرفة مدى الجدوى الاقتصادية وفي حال كان هناك جدوى للنهوض بالشركة أكثر من الواقع الحالي الذي تعيشه فبالتأكيد ستتم دراستها من قبل المعنيين وتقديم التسهيلات الممكن تقديمها من الحكومة السورية في هذا المجال. كما أنه لا يوجد أي مانع من التشاركية وخاصة أن شركة بردى خطوطها مدمرة وتعمل بطريقة يدوية أي ضمن الإمكانات ونسعى لتحويلها للعمل بطريقة تكنولوجية لزيادة الطاقة الإنتاجية وتحسين المواصفات لافتاً إلى أن هدفنا كوزارة إعادة تشغيل كل المعامل والشركات وأي عرض يقدم لنا نستقبله وندرسه.

وأضاف الوزير خلال الاجتماع مع الوفد أن قيمة العلامة التجارية لشركة بردى مرتفعة جداً لكون المواطن السوري لديه موثوقية عالية بمنتجات الشركة ورغم التدمير الذي طال مقر الشركة إلا أنه بجهود العمال والقائمين على الشركة عادت عجلة الإنتاج فيها للدوران.

لفت صباغ خلال لقائه وفد إيراني يضم ممثلين من شركة «أمرسان» الإيرانية المتخصصة في إنتاج الأدوات المنزلية الذي طرح إمكانية إعادة تأهيل وتطوير شركة «بردى» للصناعات المعدنية، ضمن مبدأ التشاركية وتصدير منتجاتها مستقبلاً إلى الدول المجاورة.

بدوره أكد مدير عام شركة بردى للصناعات المعدنية علي عباس لـ«الوطن» أن الشركة تعمل حالياً على تجميع ٣٠٠ براد بردى ستكون بالأسواق خلال الأسابيع القادمة إضافة إلى ٥٠٠ مروحة، إضافة إلى الغسالات والمكانس الكهربائية وسوف يتم تأمين برادات مكتبية أيضاً، وحول التسعير قال إن الأسعار حكماً أقل من أسعار السوق، الغسالة بالأسواق يصل سعرها إلى ١،٧٠٠ مليون والبراد ١،٣٠٠ مليون على حين بالأسواق يصل سعره إلى ١،٨٠٠ مليون تقريباً، ومن المقرر أن تصدر الأسعار قريباً على جميع الأدوات والتجهيزات المنزلية، لافتاً إلى أن الشركة تعمل ضمن خطتها للمرحلة القادمة الانتقال من مرحلة التجميع إلى الإنتاج بشكل كامل وهو ما سيتم على مراحل وصولاً إلى مرحلة التصنيع بالكامل لافتاً إلى أن خطتنا للعام القادم إدخال الثلاجة «الفريزر» والمكيفات إلى خطوط الإنتاج.

وحول لقائه مع الشركة الإيرانية أضاف إن موضوع التشاركية ما زال في البدايات لكننا عازمون على التشاركية لإعادة الشركة إلى أوج عملها وسابق عهدها كما كانت وذلك بعد إعادة تأهيل خطوط الإنتاج بطريقة عصرية وبذلك تستطيع شركة بردى أن تغطي حاجة السوق المحلية وتتطلع لاحقاً إلى التصدير.

والشركة العامة للصناعات المعدنية «بردى» هي شركة تابعة لـ«المؤسسة العامة للصناعات الهندسية»، وهي شركة صناعية متخصصة في إنتاج الأدوات المنزلية من برادات، وغسالات، وأفران، ومبردات ماء، وطناجر ضغط، وغيرها.

ومن الجدير ذكره أن الوفد كان قد زار مقر الشركة العامة للصناعات المعدنية «بردى» واطلع على واقع العمل فيها والجهود المبذولة لإعادة دوران عجلة الإنتاج في خطوطها الإنتاجية بعد أن دمرت خلال سنوات الحرب.

لجنة للتحقيق في الحادثة والوصول للأسباب الحقيقية التي تسببت في تسرب مادة الفيول

وزير الكهرباء لـ«الوطن»: كميات الفيول التي وصلت للبحر لا تتعدى ٤ أطنان

عبد الهادي شباط

لولا سرعة تدخل طواقم الوزارة لكادت تكون كارثة وطنية

كشف وزير الكهرباء غسان الزامل لـ«الوطن» عن تشكيل لجنة للتحقيق في الحادثة والوصول للأسباب الحقيقية التي تسببت في تسرب مادة الفيول من الخزان ويشترك في هذه اللجنة كل من شركات التوليد التابعة لوزارة الكهرباء والشركة السورية لنقل النفط وشركة مصفاة بانياس مقدراً أن تحتاج هذه اللجنة لحدود شهر حتى تنهي تقريرها وبعدها سيتم تكليفها بالكشف عن بقية الخزانات في المحطة وتقييم الوضع الفني لها وعن كلفة إنشاء مثل هذا الخزان بيّن أنها تصل لحدود مليار ليرة لكن الوزارة ليست بصدد إنشاء خزان جديد وإنما سيتم العمل على إعادة صيانة وتأهيل الخزان الحالي.

وقال الزامل: إن حادثة تسرب مادة الفيول التي حصلت من أحد خزانات محطة توليد بانياس كان ممكن أن تكون كارثة وطنية لولا سرعة تدخل طواقم وزارة الكهرباء من الفنيّ والعمال وأنه لا يمكن وصف ما حدث على أنه حالة تلوث بيئي، لكن كان هناك حالة استغلال للحادثة من بعض وسائل التواصل الاجتماعي بشكل ملحوظ، ومن الأيام الأولى عمدت وزارة الكهرباء للتعاون والتنسيق مع مختلف وسائل الإعلام الوطني لإطلاعهم على تفاصيل كل ما جرى وتقديم البيانات والمعلومات الدقيقة حول الحادثة.

حيث إنه في اليوم الأول للحادثة تم استدعاء الضفادع البشرية والطواقم الأمنية الموجودة في المحطة لإجراء مسح شامل للشاطئ جانب المحطة حيث امتدت عمليات المسح حتى عمق ٤٠٠م في البحر وتم تحديد المساحات التي طالتها مادة الفيول المتسربة وتبين تركز مادة الفيول بشكل محاذ للشاطئ وعلى طول نحو ٤٠٠ م من المحطة وباتجاه بداية كورنيش بانياس.

وحول تقدير الكميات التي وصلت لمياه البحر من مادة الفيول المتسربة بيّن أنه حسب الفنيين المختصين في الوزارة هي ما بين ٢-٤ أطنان وأن زمن التسرب لم يتعد نصف ساعة حيث تمت مباشرة التعامل مع الحالة من خلال إغلاق الفتحات المطرية في الحوض الترابي.

مبيناً أن إجمالي سعة الخزان من مادة الفيول تصل لـ٢٠ ألف طن في حين كميات مادة الفيول التي كانت في الخزان لحظة بدء التسرب كانت بحدود ١٥ ألف طن وتم نقل نحو ٥ آلاف طن منها لمصفاة بانياس وضخ نحو ٦ آلاف طن للخزانات السليمة والعاملة في المحطة نفسها في حين تم استهلاك نحو ألفين خلال الأيام الماضية في تشغيل مجموعات المحطة.

وأن عمليات تنظيف الشاطئ شارفت على الانتهاء حسب البرنامج الذي تم إعداده من العديد من الجهات المساهمة في إجراء عمليات التنظيف والتي اعتمدت الأساليب اليدوية بسبب تعذر وصول الزوارق للشاطئ وعن تقدير كلف عمليات التنظيف بيّن أن التقديرات الأولية تفيد أنها لا تتعدى ٣ ملايين ليرة وهو تقدير أولي.

وعن الإجراءات الإسعافية التي تم تنفيذها بيّن أنها بدأت مع تحويل جميع المجموعات العاملة في المحطة لاستجرار مادة الفيول من الخزان الذي تسرب منه الفيول وضخ الفيول من الحوض الترابي للخزان إلى صهاريج وتم نقله لأحواض مصفاة بانياس وتركيب مضخات لضخ الفيول من الحوض الترابي باتجاه الخزانات السليمة في المحطة وأن الحلول الإسعافية بدأت مباشرة مع حصول الحادثة في ٢٣ من الشهر الجاري.

أسعار القهوة في سورية من غالية إلى أغلى !

صناعي قهوة: الحق على البرازيل

الوطن

اعتاد المواطن السوري أن يبدأ نشاطه اليومي بفنجان من القهوة لتصبح هذه العادة عرفاً لا يمكن التخلي عنه إلا أنه مع الارتفاعات الأخيرة لمادة القهوة في الأسواق التي وصلت مؤخراً لبعض الأنواع فيها إلى ٥٠ ألف ليرة للكيلو الواحد لم يعد بمقدور المواطن أن يستمر بهذه العادة أو أنه سيضطر للجوء إلى أنواع دون الجودة المطلوبة التي بدورها أيضاً ارتفع سعرها بشكل ملحوظ بالأسواق.

ورصدت «الوطن» ارتفاعات الأسعار بالنسبة لمادة القهوة التي زادت بنحو ٢٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ ليرة حسب نوع المادة المستوردة فبلغ سعر كيلو النوع الجيد «المُهَيل» نحو ٥٠ ألف ليرة على حين النوع المتوسط ما بين ٢٠ و ٢٥ ألفاً على حين وصل النوع الخالي من مادة الهيل مابين ١٧ و ٢٠ ألفاً.

وحسب مؤشرات الأسواق امتنع بعض تجار الجملة عن تزويد بائعي المفرق مؤخراً بمادة البن بحجة دراسة ارتفاع أسعارها رغم ثبات سعر الصرف في الفترة الأخيرة.

وأوضح الصناعي في مجال القهوة طلال قلعجي لـ«الوطن» أن ارتفاع أسعار البن عالمي وليس محلياً فقط نتيجة تأثر المحصول في دولة البرازيل لتغير الظروف المناخية وفقدان ملايين الأشجار من المادة ما سيؤثر في الموسم القادم أيضاً..!

ولفت قلعجي إلى أن سعر طن البن في البلاد المنتجة ارتفع من ٢٠٠٠ دولار إلى٤٠٠٠ دولار أي بنسبة ١٠٠ بالمئة عن الموسم الماضي على حين لم تشهد سورية ارتفاعات كبيرة حالياً ولكنه سيؤثر على مدى الأشهر القادمة.

وبيّن قلعجي أن سورية تعتمد اعتماداً كلياً على استيراد حبوب البن نظراً لصعوبة زراعتها في البلاد فهي نبات استوائي حساس يحتاج إلى درجات حرارة معينة.

وأضاف بعض التجار لـ«الوطن»: إن هناك صعوبات محلية أيضاً خاصة في صعوبة تأمين مادة الوقود «كالمازوت» لتشغيل آلات التحميص إضافة إلى ازدياد فترات التقنين الكهربائي الأمر الذي أثر أيضاً في عملية الإنتاج.

وبيّنت احصائيات أن سورية تستورد مادة البن من عدة دول أغلبها البرازيل والهند بنسبة تتجاوز ٩٠ بالمئة من هاتين الدولتين.

وحسب أحدث المعلومات التي نشرتها منظمة القهوة العالمية فإن سوق القهوة العالمي سجل هبوطاً خلال الشهور القليلة الماضية متأثراً بأزمة وباء فيروس «كورونا»، حيث تراجعت صادرات القهوة العالمية بنسبة ١١ بالمئة مقارنة بما كانت عليه في الشهر نفسه من العام الماضي.

لكن أسعار القهوة سجلت ارتفاعاً على المستوى العالمي خلال شهر تموز الماضي، وتراجعت نسبة الواردات في السنوات الأخيرة نتيجة العقوبات المفروضة على سورية.

بدء عمليات شراء محصول التبغ

الوطن

بيّنت المؤسسة العامة للتبغ أنه بدأت حالياً بعمليات شراء لمحصول التبغ لموسم (٢٠٢١-٢٠٢٢) لصنف شك البنت حيث تم تشكيل (١٥ لجنة) لشراء المحصول وذلك لتوفير الجهد والوقت للإخوة المزارعين في نقل محصولهم حيث تنتشر زراعة هذا الصنف في مناطق مختلفة من ريف طرطوس بالأذاقية (القدموس- بلوزة- سرادين- خربة المرقب- الدالة.....) حيث تتم عمليات الشراء بحضور ممثل اتحاد الفلاحين والتنظيم الحزبي في محافظة طرطوس وباقي المحافظات، بحضور وسائل الإعلام الرسمية في كل محافظة. وقد بلغت التقديرات الأولية لمحصول التبغ ولكل الأصناف لعام ٢٠٢١- ٢٠٢٢ نحو ٨,٥ ملايين كغ وهي أقل من محصول السنة الماضية كماً ونوعاً وذلك بسبب انحباس الأمطار وموجة الجفاف التي ضربت المنطقة هذا العام.

شعيب: ضرورة وجود داتا لكشف بيانات التجار والمستوردين حول كميات البضائع الموجودة وحركتها في المستودعات والأسواق وأسعارها

الوطن

التقى معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك المهندس جمال شعيب بالأسرة التموينية في دمشق مستعرضاً آليات العمل ومعوقاته وكيفية تذليل الصعوبات لتحقيق توازن في الأسواق واستقرار من حيث الأسعار وانسيابية تدفق السلع.

ودعا شعيب عناصر الرقابة إلى التشدد في التعامل مع كل الفعاليات والتركيز على المخالفات الجسيمة والمواد مجهولة المصدر والمهربة ومنتهية الصلاحية والورش المخالفة والأفران ومحطات الوقود. مشدداً على أن يوجد داتا بيانات حول مستودعات التجار والمستوردين حول كميات البضائع الموجودة وحركتها في المستودعات والأسواق وأسعارها وآليات توزيعها ومعاقبة كل من يتلاعب ببطاقة البيان من حيث الغش والتدليس وسحب عينات بشكل يومي للتأكد من سلامة المواد الموجودة في الأسواق.

واستمع المهندس شعيب إلى شرح مفصل من المراقبين حول العمل مشدداً على تنفيذ العمل بالمرسوم رقم ٨ لعام ٢٠٢١ والتشديد في تطبيقه بالأخص والوقت للأخذ المزارعين للمخالفات الجسيمة التي تستهدف الأمن الغذائي والصحي للمواطنين.

بدوره وجّه مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في دمشق يوسف مراد بتشديد الرقابة على المواد الأساسية ومنها السكر. بكافة حلقات الوساطة التجارية وصولاً للمنتج أو المستورد بحيث تم أخذ تصاريح خطية عن مصدر مادة السكر بما يخص الفواتير وزيادة السعر وتم تنظيم عدة ضبوط بهذا الخصوص منها عدم إبراز فواتير، وعدم إعطاء فواتير وإعطاء فواتير وهمية وبسعر زائد. كما تم بيع الكميات المضبوطة في المستودعات بإشراف دوريات حماية المستهلك وبالسعر النظامي وفق النشرة الصادرة عن الوزارة.

مؤكداً على أن المديرية تعمل على التشديد على مادة الجوز من حيث السعر والفواتير ومتابعة المستودعات حيث تم ضبط كميات كبيرة وقد قمنا ببيعها بإشرافنا وبإشراف دوريات حماية المستهلك بالسعر النظامي وفق بيانات التكلفة المقدمة من قبل المستورد كما تم تنظيم عدة ضبوط بمخالفة عدم إبراز أو إعطاء فواتير لمادة الجوز من قبل تجار الجملة أو المستودرين.

وبالنسبة للمستلزمات المدرسية تم طلب بيانات التكلفة من المنتجين لتتم دراستها أصولاً وتم توجيه دوريات حماية المستهلك لسحب عينات الأليسة والحقائب والقرطاسية لدراستها سعرياً.

وإن المديرية بصدد إحداث بنك معلومات حول وجود جميع المنتجات في المستودعات وحركتها وبصدد إنشاء غرفة عمليات خاصة بالشكاوى مهمتها تلقي الشكاوى ومعالجتها كي لا يحدث أي غبن للمواطن كما أن الإعلام يشكل عامل رقابة مهم وعاملاً لتقويم وتطوير العمل وأن المديرية تتعاون مع كل التجار الشرفاء لتحقيق مصلحة الوطن والمواطن أما من يسيء فسيكون القانون هو الحكم ووفق المرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ٢٠٢١.

خلال ثلاثة أيام رفع أسعار الفروج.. ومدير الأسعار يرفض التصريح

حداد لـ«الوطن»: العرض قليل والطلب كبير وخصوصاً من المطاعم ومحال الشاورما

رامز محفوظ

يبدو أن أسعار الفروج باتت بين ليلة وضحاها تشهد حالات ارتفاع متتالية ومتواصلة وذلك وفقاً لنشرات أسعار مديريات حماية المستهلك الدورية فبعد أن كان سعر كيلو الفروج الحي في نشرة أسعار مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق يوم الأربعاء الماضي ٥٧٠٠ ليرة عاد بعد ثلاثة أيام وارتفع في النشرة التالية ليصل إلى ٦٠٠٠ ليرة وارتفعت معه كذلك أسعار قطع الفروج والبيض والفروج المشوي والمسحب والبروستد وكذلك حلّق من جديد سعر كيلو الشاورما.

ووفقاً للنشرة الصادرة عن مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق يوم السبت الماضي فقد بلغ سعر كيلو الفروج الحي ٦٠٠٠ ليرة، وبلغ سعر الفروج المذبوح والمنظف ٨٤٠٠ ليرة، وكيلو الشرحات ١٤٠٠٠ ليرة والدبوس ٨٤٠٠ ليرة، والوردة ٨٨٠٠ ليرة، والكستا ٩٢٠٠ ليرة والجوانح ٥٨٠٠ ليرة، والسودة ٨٥٠٠ ليرة، ووصل سعر الفروج المشوي إلى ١٩٨٠٠ليرة والفروج البروستد إلى ٢٠٢٠٠ ليرة والمسحب إلى ٢١٠٠٠ ليرة، في حين قفز سعر كيلو الشاورما إلى ٢٩٠٠٠ ليرة، فيما بلغ سعر صحن البيض عدد ٣٠ بيضة كبير الحجم ٨٠٠٠ ليرة سورية.

وفي سياق الحديث عن الارتفاعات المتتالية في أسعار الفروج بيّن عضو لجنة مربي الدواجن حكمت حداد في تصريح لـ«الوطن» أن الطلب على الفروج أكثر من العرض حالياً والاستهلاك ازداد، وخلال الفترة الحالية انخفضت كمية الفروج في السوق وانخفض الإنتاج.

وأوضح بأن السوق يمتص الكمية القليلة من الفروج المعروض والمطاعم ومحال الشاورما تأخذان كميات كبيرة من الفروج المعروض أي بنسبة تقرب من ٧٥ بالمئة.

ولفت إلى أنه عندما تنخفض كمية الفروج من الطبيعي أن ترتفع أسعاره، مبيناً في الوقت نفسه بأن المربي يطلب حالياً السعر الذي يريده عند بيع الفروج وذلك بهدف تعويض الخسارة التي تعرّض لها خلال الفترات الماضية عندما كان سعر الفروج منخفضاً.

وأشار إلى أن الأسعار تعتبر منصفة للمربي حالياً والمربي أصبح يربح حالياً بمعدل ١٠٠٠ ليرة في كيلو الفروج الحي وفي حال كان وزن الفروج ٢,٥ كيلو فإنه أصبح يربح ٢٥٠٠ ليرة، موضحاً بأن سعر كيلو الفروج من أرض المدجنة اليوم ٦ آلاف ليرة.

وبيّن أن مديرية الأسعار تحدد أسعار الفروج حسب الأسعار الرائجة في السوق ويتم التشاور مع أصحاب المسالخ عند وضع التسعيرة الدورية.

وتوقع حداد أن يستمر ارتفاع الفروج لمدة شهر ومن ثم يعود للانخفاض مع عودة مربي الفروج للتربية والذين يطلبون صوص الفروج حالياً على الرغم من ارتفاع سعره ووصوله لحدود ١٢٠٠ ليرة من أجل تربيته وتكبيره ومن ثم بيعه وذلك بعد أن أصبح سعر الفروج حالياً مغرياً ومربحاً للمربي.

وحاولت «الوطن» التواصل مع مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك علي ونوس لكن من دون أي مبرر امتنع عن الإدلاء بأي تصريح عن أسباب الارتفاع في أسعار الفروج والحديث عن آلية التسعير المتبعة ورفض التصريح تحت ذريعة الحصول على موافقة من المكتب الصحفي بالوزارة وبالرغم من الحصول على موافقة من المكتب الصحفي بالحصول على تصريح منه إلا أنه رفض الرد على الاتصالات المتكررة.